أثر اللجوء السوري من الحدود الشمالية على الأمن القومي الأردني

د .جمال الشلبي أستاذ العلوم السياسية
الجامعة الهاشمية – الأردن

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرّف على مخاطر وجود اللجوء السوري على الدولة الأردنيّة، وانعكاساته على أمنها الوطني من ناحيـــة، وتفاعل العقل السياسي مع هذا الوجود سياسياً وأمنياً من ناحية ثانية، ولا سيما في ظل تزايد عدد اللاجئين السوريين، إذ وصل عددهم إلى مـــا يقارب الـــ(مليون و400 ألف لاجئ)، منذ بداية الأزمة السورية في العام 2011 وإلى الآن، يعيش 84% منهم في المدن والقـــرى الأردنيـــة الشمالية المحاذية للحدود السورية. في الواقع، إن التهديدات التي تواجه الأردن، بسبب اللجوء السورية، ليست مرتبطة فقط بالتهديدات الأمنيـــة والعسكرية المباشرة - وهي قائمة حقيقة بسبب انضمام ما بين 2000 إلى 4000 أردني إلى تنظيم الدولة الإسلامية " داعـــش" والمنظمـــات الإرهابية المتطرفة الأخرى- بل ثمّة كذلك تهديدات اقتصادية واجتماعية، ولا سيما في المناطق الشمالية منه، التي بدأت تعاني من نقص المياه، وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وأجار البيوت، وزيادة عدد الطلبة السوريين في المدارس الأردنية، إذ وصل عددهم في المحافظات الشمالية: إربد والمفرق والزرقاء إلى 140 ألف طالب وطالبة، ناهيك عن تنافس هؤلاء اللاجئين للأردنيين في سوق العمل.

وبالرغم من عدم وجود أي دليل ملموس على تورط اللاجئين السوريين عملياً في أعمال إرهابية ضد الأردن، إلا أن وجود هذا العدد من اللاجئين، والذي وصل إلى نسبة تقارب الـــ40% من عدد السكان، أصبح يمثل "قنبلة موقوتة" تهدد الأمن القومي الأردني برمتـــه، كـــون السلطات لا تعرف توجهات اللاجئين الفكرية والسياسية بدقة، خاصة بعد قيام "داعش" في العام 2016 بأربع عمليات إرهابية شملت الجغرافيا الأردنية من الشمال والوسط والجنوب، مستهدفة أمنه السياسي والاجتماعي والسياسي، وهي الدولة المعروف عنها الهدوء والاستقرار في ظل ما يطلق عليه في الخطاب الإعلامي "الربيع العربي".

كلمات مفتاحية: الأردن، الأمن الوطني الأردني، الحدود الشمالية الأردنية، اللجوء السوري، تنظيم الدولة الإسلامية" داعش"، الإرهاب.

Abstract :

This Study aims to elucidate the risks associated with the refuge of Syrians to the Jordanian State and its repercussions on its national security on the one hand, and the interaction with the political mind with such presence politically and in terms of security on the other, particularly in the shadow of the rise in the number of Syrian refugees whose numbers approach around one million and 400 thousand ever since the inception of the Syrian crisis in the year 2011 to date, 84% of whom live in northern cities and villages abutting the Syrian border.

In actual fact, the threats facing Jordan resulting from the Syrian refugees is not only associated with the direct security and military threats which exist in fact due to the joining by between 2000 to 4000 Jordanians of ISIS and other extremist terrorist organizations. Moreover, and emphatically, there are economic and social threats, specifically in the northern areas which have begun to suffer from water shortages, a rise in the prices of consumer goods and house rents, and an increase in the number of Syrian students in Jordanian schools whose numbers in the northern governorates of Irbid, Mafrak, and Zarqa have reached 140 thousand students, not to mention the fact that those Syrian refugees compete with Jordanians for jobs.

Notwithstanding the fact that there is no tangible proof indicating the involvement of Syrian refugees in terrorist activities against Jordan, the sheer presence of such numbers of refugees who presently constitute around 40% of the population is a “time bomb” imperiling Jordanian national security in its entirety given that the government does not know with precision the intellectual and political inclinations of the refugees, particularly after ISIS carried out four terrorist operations encompassing Jordanian territories from the north, the middle region and the south thereby targeting Jordan’s political, social and political security; a state that is known for its stability and calm in the shadow of what is characterized by the media discourse as the “Arab Spring.”

Keys words: Jordan, Jordan's National Security, Jordan Northern Border,Syrian refugees, Islamic State of Iraq and the Levant (ISIS), Terrorism.

مقدمة :

لقد أدّت أزمة اللاجئين السوريين- الذين وصل عددهم حسب إحصائية وكالة الأمم المتحدة للاجئين في الأردن UNHCR في العام 2015 إلى 620 ألف سوري منهم 84% يعيشون في مدن وقرى[1] وخاصة في الحدود الشمالية - إلى تفاقم التحدّيات السياسية والاقتصادية الأردنية ومعها التحدّيات الأمنية. وفيما يدخل الصراع عامه السابع في سورية، بدأ الأردن تغيير سياسة "الحدود المفتوحة" التي كان يعتمدها في بداية الصراع إلى سياسة" الحد" من استجابته الإنسانية، وهذا التبدل عبر عنه وزير الإعلام - الناطق باسم الحكومة الأردنية في 25 تموز/ يوليو 2016 بالإعلان عن "استعداد الحكومة الأردنية إلى استخدام الخطوط الملكية الأردنية لنقل اللاجئين السوريين إلى جهتهم التي ترغب بها المنظمات الدولية المهتمة بشأنهم"[2] ؛ وهذا تطور جديد!.

وفي الواقع، يواجه الأردن بسبب اللاجئين خطرين قد يؤثران على أمنه القومي بالمعني الأشمل والمطلق للمفهوم، وهما:

1. **الأمن الاقتصادي والاجتماعي**: إذ يتعلق الأمر هنا بالخدمات العامة مثل: التعليم، والصحة، والسكن الذي يضغط على مواطنيه، وخاصة في محافظات الشمال : المفرق، وإربد، وجرش إذ يوجد 140 ألف طالب سوري على مقاعد التعليم في الأردن [3] على سبيل المثال.
2. **الأمن العسكري**: إذ لا يعرف الأردن وأجهزته الأمنية المختلفة "بدقة" توجهات اللاجئيين السياسية والفكرية الأمر الذي يجعل من وجودهم على الأراضي الأردنية "قنبلة موقوتة" تهدد الأمن القومي الأردني بأي لحظة، وإن كان من الضرورة بمكان التأكيد أن الأردن لم يشهد منذ العام 2011 وإلى الآن أي عملية إرهابية تشير من قريب أو بعيد لدور اللاجئين فيها.

إذاً، لفهم الرؤية االسياسية والأمنية الأردنية في مواجهة أزمة اللاجئين السوريين القادمين- في أغلبيتهم- من الحدود الشمالية التي تمتد إلى ما يقارب 375 كم، ووصل عددهم قبل وبعد الأزمة إلى 1.4 مليون سوري، سنحاول الأجابة عن السؤالين الآتيين:

1. ما هي طبيعة المخاوف الأمنية وتفاعل القرار السياسي؟
2. وهل أصبح الأردن مستهدفاً أمنياً نتيجة الأزمة السورية؟

أولاً: المخاوف الأمنية وايقاع السياسة الأردنية

في ظل حالة التفكك والتشرذم التي شهدتها الدول العربية بعد ما يطلق عليه " الربيع العربي" منذ العام 2011 وإلى الآن، استطاع الأردن، من ناحية، المحافظة على وحدة شعبه، وتجاوز التشققات داخل مكوناته المختلفة كما حدث في الدول الأخرى. أما من ناحية أخرى، فقد خط الأردن سياسة رسمية أكثر حيادية نحو سورية على الرغم من وجود بعض المصادر التي تؤكد أنه كان مكاناً لتدريب من المعارضة السورية" [4]. ولهذا السبب، اتسم الموقف الأردني، منذ بداية الصراع في سورية بالغموض والتردد باتخاذ قرار حاسم حوله؛ "فعلى مدى عامين تقريباً من اندلاع الثورة حاول الأردن أن ينأى بنفسه قدر الإمكان عن التورط في الصراع الدائر هناك، مكتفياً بتوجيه رسائل النصح واستقبال تدفق اللاجئين على حدوده الشمالية"[5]. أما من الناحية السياسية، فقد نبه الأردن، إضافة إلى دول الجوار الأخرى مثل: العراق وإسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها بأن تدرك "أن النظام في سورية لن يخرج بسهولة"[6].

ويمكن القول إنه حتى منتصف العام 2012 كانت ثمة قناعة لدى صانع القرار الأردني بأن "بقاء النظام السوري أفضل من سيطرة جماعات إسلامية متطرفة على السلطة في دمشق، لأن ذلك سيؤثر على موازين القوى في الأردن. كما يخشى من تحول سورية أو على الأقل الحدود الشمالية إلى الأنبار العراقية حيث مرتع السلفية الجهادية وتنظيم القاعدة"[7] .

وبالتأكيد، يمثل الأردن إحدى الدول المعنية بشكل أساس ومباشر بالصراع الدائر في سورية لما يمثله من تهديدٍ في ظل وجود آلاف الأردنيين الذين يقاتلون بصفوف تنظيم الدولة" داعش"[8] إذ يصل عددهم إلى ما يقارب 2000 إلى 2500 مقاتل [9]، خاصة وأن الموقع الجغرافي للأردن له مكانة مهمة لدى الراغبين بالالتحاق بصفوف المقاتلين في سورية، إذ يعد الأردن المنفذ الثالث لهم بعد تركيا ولبنان، كونه يشترك بحدود مع سورية تمتد لمسافة 375 كيلومتراً .

وقد أظهر تقرير نشره الكونغرس الأميركي في العام 2017 بأن " هناك حوالي4 آلاف أردني انضموا لداعش في سورية والعراق منذ العام 2011 وحتى اليوم لتصبح المملكة ثاني أكبر رافد للمتطوعين الأجانب إلى في صفوف داعش بعد تونس".[10] وأشار التقرير– وهو ما يهم هذه الدراسة – " إلى أن التجنيد لداعش لم يعد يقتصر على مدينة معان جنوب المملكة وحدها بل امتد ليشمل المدن الشمالية مثل إربد والسلط " .[11]

وعلى ما يبدو، فإن الرؤية الأمنية الأردنية كانت ترتكز في بداية الصراع على فكرة أن "مشكلة اللاجئين" السوريين على حدودها الشمالية " مشكلة مؤقته"، خاصة في مراحل الصراع الأولى بين الدولة السورية والتيارات المعارضة الإسلامية وغيرها. بيد أنه مع ازدياد عدد اللاجئين الذي وصل منذ بداية العام 2013 إلى 80 و100 ألف لاجئ شهرياً[12] وذلك بسبب ضراوة الصراع ولا سيما من المحافظة الجنوبية في سورية درعا على تخوم الحدود الأردنية الشمالية، بدأ يتعرض صاحب القرار السياسي والأمني الأردني، -إضافة إلى إشكالية اللاجئيين التي وصل عددهم في العام 2015 إلى 1.4 مليون لاجئ منهم 80 % خارج المخيمات التي أقيمت لهذا هذا الغرض[13] - إلى قلق التهديد الأمني على حدوده الشمالية.

لقد شكلت الحالة الأمنية والعسكرية – وما زالت- على حدود الأردن الشمالية، ولا سيما محافظة درعا التي أصبحت تقع أو تحت تأثيرة المقاتلين الإسلاميين على مرمى حجر من حدودها، وبدأت أحياء المحافظة السورية الأقرب للمملكة تسقط بيد الثوار تباعاً مع سقوط قذائف على شمال الأردن".[14] ولمواجهة التطورات العسكرية على الأرض، انضم الأردن مبكراً؛ أي في العام 2014 إلى "التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب" في العالم ومنه الشرق الأوسط في العراق وسورية.

ولإحساسه بالخطر الإرهابي الداهم على حدوده الشمالية والشرقية، تدخل الأردن في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية" داعش يوم 22 أيلول/ سبتمبر من العام2014م عبر عدد من الغارات الجوية ضد مواقع للتنظيم في سورية. وقد توقف التدخل العسكري الأردني في الحرب ضد التنظيم في أعقاب حادثة حرق الطيار الأردني معاذ الكساسبة الذي تم أسره بعدما سقطت طائرته الحربية فوق الأراضي السورية يوم 24 كانون الأول/ ديسمبر العام 2014. وبعد ذلك، شنت الأردن غارات انتقامية على مواقع للتنظيم في كل من سورية والعراق في الفترة بين 5 – 7 شباط/ فبراير من العام 2015، وصل عددها إلى 56 غارة إذ تم الإعلان أن حوالي 20% من قدرات تنظيم الدولة الإسلامية العسكرية قد تم تدميرها[15].

وبعد التدخل الروسي في العام 2015 [16]، وتثبيت الدولة السورية في مواجهة الأرهابيين من داعش والنصرة وغيرهما، حصل تقارب روسي تركي أسفر عن توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في كل أنحاء سورية بينهما بتاريخ 28 كانون الأول/ ديسمبر من العام [17] 2016 ، الأمر الذي يسمح بإيجاد أرضية للتفاوض بين النظام والمعارضة في أوستانة العاصمة الكازاخستانية لم يجد الأردن بدا من الترحيب بهذا الاتفاق من مبدأ رغبته من ناحية إثبات نظريته التي كانت قائمة على إيجاد " حل سياسي" للأزمة السورية يسهم باستقرار هذا البلد ، ويقيها تبعات الصراع الذي بدأ يلوح بالأفق على الواقع الاقتصادي والاجتماعي وحتى الأمني الأردني من ناحية أخرى.

وعلى ما يبدو، وعلى الرغم من ترحيب الأردن بالاتفاق الروسي التركي إلا أن أصحاب القرار الأمني والسياسي تفاجأوا به لأن الأردن الذي بدأ "بإعادة مراجعة سياسته الأمنية، نتيجة العملية الإرهابية بالكرك في 19 كانون

الأول/ ديسمبر 2016 التي أدت إلى مقتل وجرح العشرات من رجال الأمن الأردني، وتبني تنظيم الدولة الهجوم، أحس بأن هذا الاتفاق سيعطى تنظيم الدولة " داعش" فسحةً من الوقت لتوجيه ضرباته للدول المستهدفة على قائمة التنظيم إذ يتربع الأردن على رأسها[18].

من جهة أخرى، لا بد من التأكيد أن المخاوف الأردنية - حسب العقل الأمني الأردني - لا تأتي فقط من وجود تهديد أمني من الجماعات الاسلامية الإرهابية أو غيرها منبثقة من الساحة السورية بل وأيضاً هناك مخاوف أخرى متأتية من وجود قوات إيرانية أو شيعية تساعد النظام السوري حالياً في محاربته للجماعات التكفيرية على حدوده الشمالية. ولذلك، لم يكن مفاجئاً أن يظهر رئيس هيئة الأركان المشتركة الأردني الجديد الفريق الركن محمود عبد الحليم فريحات للإعلام ليحذر من "حزام بري" تطمح إيران إلى تركيزه، يربط بينها وبين لبنان"[19].

باختصار، "يبدو أن المشهد الأمني على الأردن خطير جداً، إذ أصبح معلوماً أن عدداً كبيراً من المقاتلين الإسلاميين المتشددين ذوي الجنسية الأردنية قد دخلوا سورية للقتال ضمن التنظيمات الإسلامية الإرهابية، وخاصة جبهة النصرة. وهناك خوف لدى قوى الأمن الأردنية من عودة هؤلاء المقاتلين إلى الأردن والتسبب بمشاكل أمنية خطيرة إذ قال محمود اريديسات، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في أكاديمية الملك عبد الله الثاني للدراسات الدفاعية في عمان، إن "هذا آخر ما نريد أن نراه؛ وجود جماعات متطرفة في سورية سيؤدي إلى مشاكل كثيرة في المستقبل القريب"[20].

ثانياً: الإرهاب: يدق الأبواب الأردنية

تشكل سورية - بما تمر به الآن من حرب أهلية أو في مرحلة ما بعد الأسد كما يقال- تهديداً كبيراً على الأمن الأردني، وهو تهديد سينافس أو حتى يتجاوز النشاط العسكري المتزايد لـ تنظيم "القاعدة" في الأردن، في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق. وسيؤدي انتشار الأيديولوجيات المتطرفة من قبل الجماعات الإسلامية في سورية، وتدفق الجهاديين الذين يتسمون بالعنف، والتهديد الناجم عن الإرهاب العابر للحدود، والتجارة بالأسلحة المتطورة إلى تآكل الاستقرار الداخلي في الأردن[21].

فمنذ تفجيرات عمان في 11/9 من العام 2005 التي سببت بقتل 60 شخصاً؛ لم يشهد الأردن عمليات إرهابية كما حدث في العام 2016؛ ففي هذا العام واجه هذا البلد أربع (4) عمليات إرهابية تبنتها الدولة الإسلامية" داعش" كان أخرها عملية الكرك في 19 كانون الأول/ ديسمبر، وأسفرت عن قتل10 أشخاص منهم7 من القوات الأمنية، ومواطن، وسائحة كندية. وهي عمليات قد تنذر، بمجملها، بدخول هذا البلد - الذي يعد واحة أمن وسلام بالمقارنة مع دول الجوار – في" **نادي الدول**" التي ترزح تحت وطأة العنف، الإرهاب، واللاستقرار[22].

إن أهمية عملية الكرك الأخيرة تكمن في أنها تأتي لتثبت من جديد استهداف المنظمات الدينية الجهادية "داعش وأخواتها" للأردن وأمنه السياسي والاجتماعي عبر "سلسلة من العمليات" الإرهابية المختارة زمانياً ومكانياً. فقد ابتدأ مسلسل الإرهاب في الأردن في 2 آذار/ مارس من العام 2016 باكتشاف المخابرات الأردنية وتفكيكها لخلية إرهابية كانت تستعد لعمليات إرهابية ضد مراكز مدنية وعسكرية أُطلق عليها "خلية إربد" في الشمال ما أسفر عن قتل ضابط أردني و7 من المتطرفين[23]. وبعد 3 أشهر تبعها في 6 حزيران/يونيو هجوم مسلح على مركز المخابرات الأردنية بالقرب من مخيم البقعة وقتل 5 من عناصر الأمن عبر شخص استطاع الولوج إلى المركز الأمني بسهولة[24]. أما العملية الثالثة هذه العمليات فقد تمت بعد اسبوعين من العملية السابقة؛ أي في 21 حزيران إذ قام أحد أعضاء تنظيم الدولة الأسلامية "داعش" بالهجوم بـ "سيارة مفخخة" على موقع أمني على الحدود الأردنية – السورية (عملية الركبان) ما أسفر عن مقتل 6 جنود وإصابة 14 آخرين[25].

وبشكل عام، يمكن تفسير هذه العمليات التي كلفت المؤسسات الأمنية الأردنية 28 عنصراً في العام 2016 بمجموعة من الأسباب منها[26]:

1. "الانتقام" من الأردن الذي يعد حليفاً تقليدياً قوياً للغرب من ناحية، وعضواً فاعلاً ونشطاً في "**التحالف ضد الإرهاب**" الذي يمثل ما يقارب الـ60 دولة بقيادة أمريكية في العراق وسورية، لا سيما بعد إسقاط طائرة الطيار معاذ الكساسبة، وحرقه حياً بطريقة بشعة ومهينة إنسانياً في نهاية العام 2015 من ناحية أخرى.
2. ضرب الأجهزة الأمنية إذ يبدو أن هناك قراراً متخذاً من جانب هذا التنظيم وأخواته باستهداف المؤسسات الأمنية، وعلى الخصوص جهاز المخابرات الذي يعد من أفضل 7 أجهزة أمنية عالمية- كما أشارت مجلة فورين بوليسي - في مكافحة الإرهاب والتنسيق مع الأجهزة الأمنية المشابهة في العالم، وبالتالي، تحقيق نتائج إيجابية في مواجهة هذه التنظيمات، وإفشال مشاريعها الإرهابية، الفكرية، والعسكرية.
3. ضرب السياحة الأردنية عبر استهداف قلعة الكرك التاريخية التي تعود إلى القرن الـ 12 ميلادي، وإبراز أن الطريق الذي يصل العاصمة عمان بجنوبها ليس آمناً، لا سيما وأن في هذا الجنوب تقع مدن سياحية هامة مثل: الكرك، والعقبة، والبتراء..وغيرها، وبالتالي، إبطال" **إستراتيجية**" الدولة الأردنية بالاعتماد على السياحة كـ" **نفط جديد**" بعد فقدان الدعم الخارجي، وخاصة من دول الخليج التي بدأت تعاني من هبوط أسعار النفط، واستنزاف أموالها في الحرب في سورية واليمن.
4. افقاد "**الثقة الأمنية**" بين الدولة الأردنية والمواطنين بإثبات قدرة تنظيم داعش على ضرب كل الأماكن في الأردن" زمانياً ومكانياً؛ في إربد بالشمال بشهر آذار/ مارس، والوسط بعمان بشهر حزيران/ يونيو، وهذه المرة في الجنوب بشهر كانون الأول/ ديسمبر. وهكذا، يستطيع هذا التنظيم زيادة الشرائح الاجتماعية المؤيدة له، وبشكل خاص ضمن الشرائح التي تعاني من الفقر، والبطالة، والتهميش وارتفاع الأسعار؛ ما يعني بناء مخزن جديد لـ "**خلايا نائمة**"، "**وذئاب منفردة**" على الساحة الأردنية مستقبلاً.
5. في ظل الهزيمة في حلب وحصار الموصل، تحاول الجماعات الدينية المتطرفة أن تجد "**حلولاً عملية**" عبر التمدد داخل الدولة الأردنية، والنزول تحت الأرض في حالة "الهزيمة النهائية" في الجوار الأردني؛ سورية والعراق[27].

وبالرغم من كل هذه الأسباب الموجبة بالنسبة للمنظمات الإرهابية في ضرب الأردن، وصنع حالة من " **التوحش**" في هذا البلد لتتمكن منه، إلا أن الواقع يشي بأن هناك التفافاً شعبياً واجتماعياً وسياسياً حول النظام لمواجهة مثل هكذا تنظيمات تسعى لتحويل الأردن إلى دولة فاشلة، وساقطة في بحر من الفوضى كما حدث في العراق، واليمن، وسورية، وغيرها.

بالمقابل، يمكن القول إن هذه التفجيرات المتفرقة، والمتكاملة في تحقيق أهدافها بزعزعة استقرار الأردن أثرت على شرائح المجتمع الأردني السياسية والاجتماعية بل وحتى العسكرية منها. فقد دفعت هذه العمليات الإرهابية بمجموعة من جنرالات الأردن المتقاعدين بمطالبة العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بتشكيل "**حكومة إنقاذ وطني**"، وإقالة جميع مديري الأجهزة الأمنية الحاليين (حالة لأول مرة تحدث)[28] ، إضافة إلى مراجعة التعديلات الدستورية التي ربطت مدراء الأجهزة الأمنية بالملك شخصياً وليس بالسلطة التنفيذية ما منع الشعب وسلطة التشريع من محاسبتهم.

خاتمة :

من الواضح أن اللاجئين السوريين كوجود مدني داخل الدولة الأردنية يعد عامل عدم استقرار في الأردن، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي ، بيد أنه لم يشكل على الأقل إلى الآن أية مشكلة أمنية عسكرية. ولذلك يمكن النظر لمشكلة اللجوء على أنها جزء من كل للأزمة السورية الكلية ، ما يعني، ضرورة النظرة الشاملة للعناصر برمتها.

وبالتأكيد، إن العقل السياسي الأردني يأخذ بعين الاعتبار كل ما من شأنه أن يؤثر على صفو أمنه الداخلي الذي يعد " أنموذجاً" مقارنة مع بقية الدول التي تعاني الفوضى والفشل وحتى الاندثار. وقد وضح العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني وجهة النظر الأردنية نحو الإرهاب والتطرف بشكل عام وتأثير الحدود على الأمن الوطني بالقول: "إن الحرب على الإرهاب هي حرب عسكرية على المدى القصير، وأمنية على المدى المتوسط، أيديولوجية على المدى البعيد"[29]. كما وحدد العاهل الأردني مجموعة من العناصر التي يمكن اتباعها في مواجهة الإرهاب والتي منها:

1. التصدي لقنوات الدعم لعصابة داعش الإرهابية عبر بعض المناطق الحدودية.
2. تعزيز قدرة الأطراف المحلية على محاربتها(يقصد الملك العشائر في سورية والعراق)، وإدارة الجهود العسكرية بطريقة تضمن تخفيف معاناتهم.
3. العمل على معركة كسب العقول والقلوب هو التحدي الأكبر، لأنه يتطلب العمل على فرص الشباب والعمل، ومحاربة الفقر والاهتمام، بالتعليم على المدى البعيد والمتوسط.
4. **التعامل بطريقة أكثر فاعلية مع الفضاء الإلكتروني[30].**
5. وتبقي التساؤلات القائمة هي: هل بإمكان الأردن أن يواجه التهديد الأمني المتزايد في ظل وضع اقتصادي مترهل(35 ملياراً من الديون، يوازي 93% من الدخل القومي)، ناهيك عن وجود لاجئين يوازي40 % من عدد السكان من سورية والعراق واليمن وغيرها يستهلكون الإمكانيات الأردنية القليلة أصلاً؟ وهل يمكن للأردن أن يقف أمام "**موجات الإرهاب**" المتصاعدة دون تنسيق أمني عالي المستوى مع الدول كافة صاحبة العلاقة بما فيها سورية التي بدأت تتعافي" **نفسياً**" بعد ما استعادت حلب من أيدي الجماعات الإرهابية؟ والسؤال الأخير هو : ما هو موقف الشعب الأردني والأجهزة الأمنية والطبقة السياسية من "**فرضية**" عودة ما لا يقل عن 3000-4000 (جهادي) منخرط في منظمة الدولة الإسلامية" داعش"، وجبهة النصرة (القاعدة سابقاً) المتهمتين عالمياً بالإرهاب؟

بالتأكيد، إن الوضع الاقتصادي الأردني هش، والوضع السياسي متردد، والوضع الأمني قلق، الأمر الذي يحتم على القيادة السياسية العليا حسم أمورها من خلال وضع السيناريوهات والبدائل الصعبة منها والسهلة، وإلا فإن قادم الأيام سيكون "**الامتحان الأصعب**" أمام الدولة الأردنية للانتصار على الإرهاب والسير قدماً نحو الأردن " الأنموذج" للاستقرار في الشرق الأوسط أو أن تفشل هذه الدولة أمام صلابة هذا التنظيم وضرباته العنيفة لتصبح الأردن ضمن "**نادي الدول**" غير الآمنة كالآخرين في الشرق العربي[31]!

الهوامش :

1. Francis, Alexandra, " **Jordan's Refugee Crisis**", Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 2015, p.6.

2. " **المومني: سننقل اللاجئين بطائراتنا لمن يريدهم**"، صحيفة الرأي الأردنية، عمان، 25 تموز/ يوليو 2016. أنظر الرابط: http://alrai.com/article/1001456/

3. " **الذنيبات : الأردن يؤمن بالتعلمي كحق أساس لكل طفل على الأرض الأردنية**"، صحيفة الغد، عمان، 16 آب/ أغسطس 2016: http://www.alghad.com/articles/1074612

4. Kinninmont, Jan," **Le conflit syrien et la situation géopolitique de la région**", Annuaire IEMed. de la la Méditerranée, Barcelona, April 2014, P. 56 L: http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/anuari-2014

5. محمود، خالد وليد، "**أين يقف الأردن من مجريات الأزمة السورية؟**"، الجزيرة نت، الدوحة، 2013: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/9/10

6. Kinninmont, Jane, op. cit.,P.56.

7. المرجع نفسه

8. تقرير صحفي" **هل يبدد اتفاق الهدنة في سورية مخاوف الأردن الأمنية**"، موقع الخليج أون لاين، 1 كانون الثاني/ يناير 2017 http://alkhaleejonline.net/articles/1483212895116114900/

9. الكيلاني، محمود،" **المقاتلون الأردنيون في سورية: أسماء وأرقام وحقائق**"، موقع نون، 14 نيسان/ أبريل 2015: http://www.noonpost.org/content/6273

10.تقرير "**الأردن ثاني أكبر مصدر للدواعش بعد تونس"، محطة روسيا اليوم RT**، موسكو، 2 نيسان/ أبريل 2017: https://arabic.rt.com/middle_east/87120

11. المرجع نفسه.

12. Younes, Ilham, " **La Jordanie face à la crise Syrienne**", Les clés du Moyen –Orient,10 Février 2014, (Date d'entrée le 15 Février 2017)**:**

HTTP://WWW.LESCLESDUMOYENORIENT.COM/LA-JORDANIE-FACE-A-LA-CRISE-SYRIENNE.HTML

13. Al Shalabi, Jamal, " **La crise des refugies syriens en Jordanie : L'instrumentalisation politique d'une cause humanitaire** ?", dans la conférence d'Espace transformes et questions de genres dans le monde arabe et méditerranée", Université de nouvelle Sorbonne Pairs3, Paris, 24 – 25 Novembre 2016.

14. محمود، خالد وليد، مرجع سابق.

15. المرجع نفسه.

16. حول نتائج التدخل انظر: فريحات، إبراهيم، " **ماذا حقق التدخل الروسي في سورية**"، الجزيرة نت، الدوحة، 28 آذار/ مارس 2015: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/3/28/

17. "**تركيا وروسيا تعدان وثيقتين للحل السياسي والهدنة في سوريا**"، موقع الـBBC، لندن، 28 كانون الأول/ ديسمبر 2016:http://www.bbc.com/arabic/middleeast-38449521

18. تقرير صحفي" **هل يبدد اتفاق الهدنة في سورية مخاوف الأردن الأمنية**"، موقع الخليج أون لاين، 1 كانون الثاني/ يناير 2017 http://alkhaleejonline.net/articles/1483212895116114900/

19. المرجع نفسه.

20.تقرير"**الغرب يدرب المسلحين السوريين في الأردن**"، موقع الـ BBC، لندن، 26 نسيان/ أبريل 2013: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/04/130426_jordan_trains_syrian_rebels

21. Robert Satloff, Robert and Schenker, David," Political Instability in Jordan", Washington Institute, Washington, May3, 2013: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/political-instability-in-jordan

22.الشلبي، جمال، "**هل يدخل الأردن في (نادي) الدول غير الآمنة؟**"، **صحيفة رأي اليوم" لندن، 3 كانون الثاني/ يناير 2017: http://www.raialyoum.com/?p=595105**

23.تقرير" **المخابرات" ترصد المجموعة منذ أشهر وساعة الصفر للمداهمة تتخذ بعد اقتراب موعد تنفيذ الجريمة**"، صحيفة الغد، عمان، 3 آذار/ مارس 2016: http://www.alghad.com/articles/924081

24.تقرير " **لأردن: مقتل 5 بهجوم إرهابي استهدف مكتباً للمخابرات العامة في منطقة البقعة**"، السي ن ن العربيةCNN، **حزيران/ يونيو2016:** https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/06/06/jordan-terrorist-attack-amman

25.عواد، رائد، " **هجوم الركبات تصعيد للمواجهة بين الأردن وتنظيم الدولة**"، الجزيرة نت، الدوحة، 21 حزيران/ يونيو 2016: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/6/21/

26.الشلبي، جمال، "**هل يدخل الأردن في (نادي) الدول غير الآمنة؟**"، **صحيفة رأي اليوم" لندن، 3 كانون الثاني/ يناير2017: http://www.raialyoum.com/?p**=595105

27.الشلبي، جمال، مرجع سابق.

28.تقرير،"**جنرالات متقاعدون بالأردن للملك مباشرة: إقالة جميع مدراء الأجهزة الأمنية وتشكيل وزارة إنقاذ وطني**"، صحيفة رأي اليوم، لندن، 29 كانون الأول/ ديسمبر 2016: http://www.raialyoum.com/?p=591734

29.تقرير" **الملك: محاربة الإرهاب يتطلب منهجاً يستند إلى مبادىء الإسلام**"، وكالة الأنباء الأردنية "بترا"، عمان، 22 كانون الأول/ ديسمبر 2014:http://www.petra.gov.jo/Public_News/Nws_NewsDetails.aspx?Site_Id=

30." **كلمة الملك عبد الله الثاني في مؤتمر التحالف الدولي لمواجهة التطرف والإرهاب**"، نيويورك، 29 أيلول/ سبتمبر 2015: https://kingabdullah.jo/ar/speeches/

31.الشلبي، جمال، مرجع سابق.